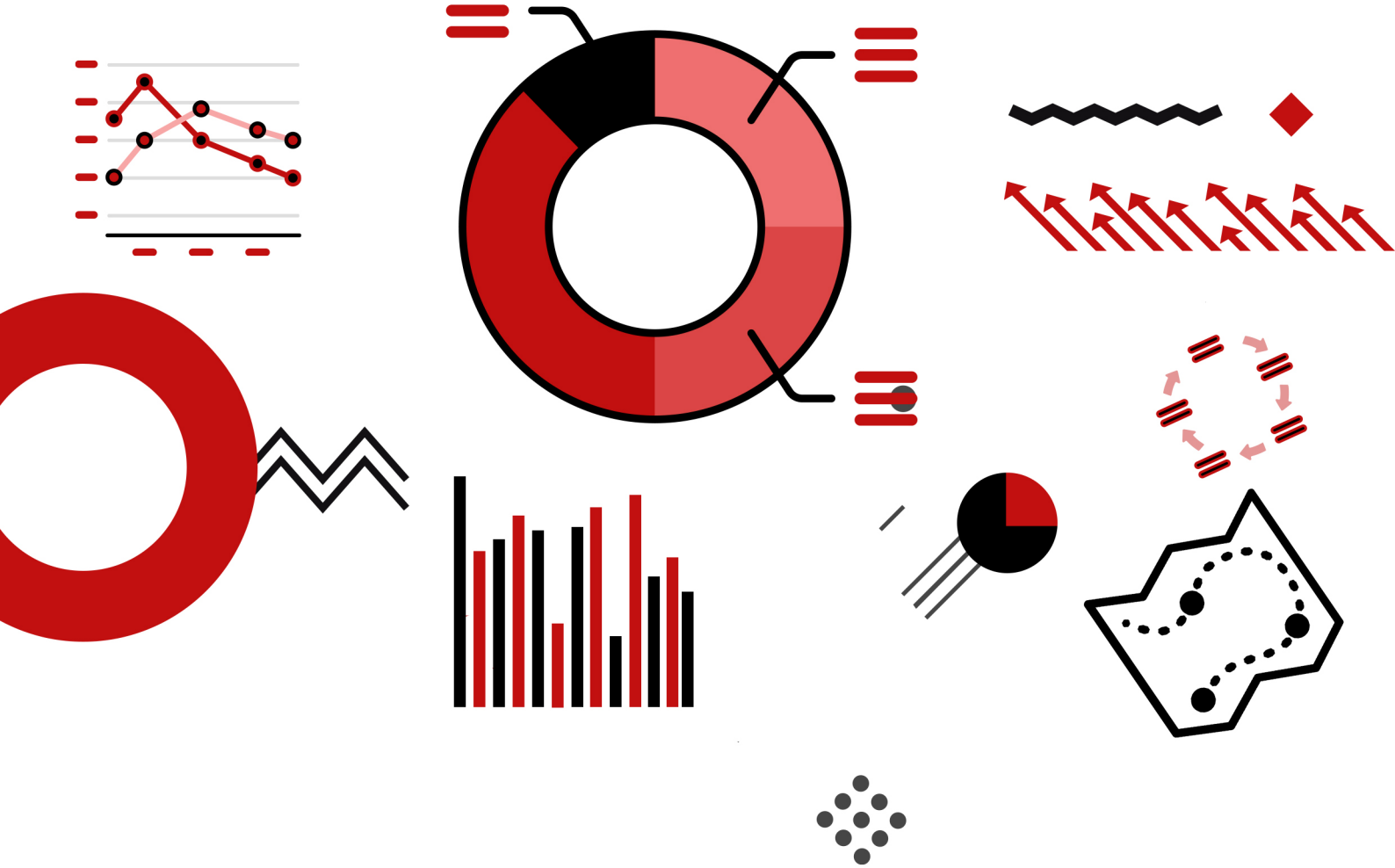

التقرير الإحصائي الشهري

أغسطس 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حرية الصحافة والإعلام والتعبير في مصر

التقرير الإحصائي الشهري

أغسطس 2023

إعداد وتحرير

وحدة الرصد والتوثيق

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يوليو 2023 ...

يرصد التقرير حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أغسطس؛ فيسلّط الضوء على الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال الشهر، في جميع المحافظات، ما يتعلّق منها بالحريات الصحفية والإعلامية، وما يرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا فيما يتعلّق بالجانب الرصدي والتوثيقي.

على الصعيد التحليلي، فإن التقرير، يحاول استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصحافة والإعلام؛ فيصنّف الانتهاكات التي تم رصدها، وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وهو ما يساعدنا في معرفة أماكن تركّزها، وجهة العمل التي ينتمي لها القائم بالانتهاك، وهو ما يمكننا من بناء تصنيف للجهات التي يتورّط أفرادها بصورة أكبر من غيرهم في عرقلة عمل الصحافة والإعلام في مصر، وتصنيف الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي، وهو ما يُسهم في تمييز الانتهاكات التي تُرتكب على أساس النوع، وغيرها من المتغيّرات التي يدرسها التقرير؛ بهدف تقديم فهم أفضل للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في حقل الصحافة والإعلام.

هذا الفهم مهم؛ لنعرف من خلاله منطق الانتهاكات ومُحفزاتها، ولأنه يساعدنا في تقديم المُقترحات اللازمة لتحسين بيئة عمل الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، ولأنه يساعدنا في معرفة نوعية الدعم الذي يحتاجه من يتعرّض لأحد أشكال هذه الانتهاكات.

التقرير يستهدف التوثيق والتأريخ للصحافة والإعلام في مصر، وكذلك تقديم الدعم اللازم للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، ويعمل على المُساهمة في توفير بيئة عمل آمنة للعاملين/ات في الحقل الصحفي والإعلامي في مصر، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات والمناصرة الحقوقية، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإعلام الرأي العام بكافة المُستجدات في ملف حرية الصحافة والإعلام والتعبير.

على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يضطلع بمهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من مراسلي المرصد الميدانيين، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، والتي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم.

انتهاكات شهر أغسطس وخرائط توزيعها:

شهد شهر أغسطس وقوع 17 انتهاكًا، من حيث النوع الاجتماعي، منهم 12 انتهاك بحق 7 صحفيين ذكور، فيما لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات بحق صحفيات أو إعلاميات، في حين جاءت 4 انتهاكات بحق شخصيات اعتبارية، كما شهد الشهر وقوع انتهاك وحيد بحق مجموعة من الصحفيين/ات.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فقد تركّزت معظم الانتهاكات بمحافظة القاهرة، التي شهدت منفردة وقوع 14 انتهاك، وشهدت محافظة الجيزة وقوع 3 انتهاكات، فيما لم يرصد فريق المرصد وقوع انتهاكات في بقية المحافظات.

أما التوزيع الزمني للانتهاكات، فقد جاءت معظم الانتهاكات خلال الأسبوع الثالث من الشهر، الذي شهد وقوع 9 انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الأول 4 انتهاكات، والأسبوع الرابع 3 انتهاكات، في حين كان الأسبوع الثاني هو الأقل من حيث عدد الانتهاكات؛ حيث شهد انتهاك وحيد.

إذا نظرنا للانتهاكات، التي شهدها شهر أغسطس، من زاوية جهة عمل الشخص القائم بالانتهاك، نجد أن المؤسسات الصحفية، والجهات الأمنية على قمة الكيانات الأكثر انتهاكًا لحقوق العاملين/ات في حقل الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أغسطس، بواقع 7 انتهاكات لكل منهما، في حين ارتكبت جهات قضائية 3 انتهاكات بحق الصحفيين/ات خلال الشهر نفسه.

أما من زاوية نوع الحق الذي تم إهداره، نجد أن هناك 5 انتهاكات تتعلّق بالحق في العدالة الجنائية، وهناك 5 انتهاكات أخرى تتعلق بالحق في حرية الصحافة والإعلام، في حين جاءت 7 انتهاكات تتعلّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

أما تصنيف الانتهاكات من زاوية تخصص الضحية التي تعرّضت للانتهاك، نجد أن هناك فئة محرر هي أكثر الفئات عُرضة للانتهاكات خلال شهر أغسطس، بواقع 9 انتهاكات، في حين نجد أن فئات (معد برامج، كاتب، صحفي متخصص في مجال seo ومحركات البحث) تعرّضت إلى 3 انتهاكات، بواقع انتهاك وحيد لكل فئة، فيما وقعت 5 انتهاكات بحق مؤسسات اعتبارية أو مجموعات كبيرة، لذا ليست مُحددة التخصص.

أما تصنيف الانتهاكات حسب نوعيتها، نجد أن لدينا 4 انتهاكات تتعلّق بالملكية الفكرية، 3 انتهاكات تتعلّق بتجديد الحبس على ذمة تحقيقات، و2 حالة فصل تعسفي، 2و حالة قبض تعسفي، في حين نجد أن الانتهاكات المتعلقة بـ(حجب حقوق مالية، سب وقذف، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، التعرض للضرب، مصادرة ممتلكات شخصية، التعدي بالقول أو التهديد) جاءت بواقع انتهاك وحيد لكل نوع.

وأخيرًا إذا نظرنا للانتهاكات التي تم رصدها من زاوية طريقة توثيقها من جانب باحثي المرصد، نجد أن لدينا **11** انتهاك جرى توثيقهم عبر التواصل المباشر مع ضحايا هذه الانتهاكات، في حين نجد لدينا **6** انتهاكات جرى توثيقهم بطريقة غير مباشرة، بالاستناد إلى تقارير حقوقية وإعلامية تناولتهم، أو صدرت عنهم وثائق رسمية.

يتكوّن التقرير من محورين؛ الأول فيه سرد تفصيلي لوقائع الانتهاك التي شهدها الشهر، التي يتم تقسيمها على فئتين، الأولى فئة هي الانتهاكات المتعلّقة بالحريات الصحفية والإعلامية، الفئة الثانية هي الانتهاكات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بحقل الصحافة والإعلام.

أما المحور الثاني، نقدّم فيه تحليل إحصائي للانتهاكات التي شهدها الشهر، وفي الأخير تأتي الخاتمة وتتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً.. السرد التفصيلي لوقائع الانتهاك التي شهدها شهر أغسطس:

(أ) حالة الحريات الصحفية والإعلامية:

1. و اقعة تجديد حبس الصحفي بهاء الدين إبراهيم.

قضت محكمة جنايات القاهرة، الدائرة الأولى إرهاب، والمُنعقدة في سجن بدر 1 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، في 6 أغسطس 2023، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة بهاء الدين إبراهيم، لمدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 620 لسنة 2020 أمن دولة عليا.

وقد حضرت الوحدة القانونية بالمرصد جلسة تجديد الحبس، فيما طالب الدفاع الحاضر مع الصحفي بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه هيئة المحكمة كافيًا؛ لانتفاء كافة مبررات الحبس الاحتياطي في حقه، مع استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في نص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

كانت قوات الأمن قد ألقت القبض على "إبراهيم" أثناء تواجده في مطار برج العرب بالإسكندرية، في أثناء عودته وأسرته إلى دولة قطر، بعد انقضاء إجازتهم السنوية في مصر، في 22 فبراير 2020، فيما يواجه اتهامات تتعلّق بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، والمشاركة في تمويل أنشطة تلك الجماعة، ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

2. و اقعة تجديد حبس الصحفي ربيع الشيخ.

قضت محكمة جنايات القاهرة، الدائرة الأولى إرهاب، والمُنعقدة في سجن بدر 1 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، في 6 أغسطس 2023، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة ربيع الشيخ، لمدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن الدولة العليا.

وقد حضرت الوحدة القانونية بالمرصد جلسة تجديد الحبس، فيما طالب الدفاع الحاضر مع الصحفي بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه هيئة المحكمة كافيًا؛ لانتفاء كافة مبررات الحبس الاحتياطي في حقه، مع استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في نص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

كانت قوات الأمن قد ألقت القبض على ربيع الشيخ، في أغسطس 2021، في أثناء عودته إلى مصر قادمًا من الدوحة، وعُرض على سُلطات التحقيق في اليوم نفسه من القبض عليه.

ويواجه "الشيخ" اتهامات تتعلّق بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، والمشاركة في تمويل أنشطة تلك الجماعة، ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

3. و اقعة تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان.

قضت محكمة جنايات القاهرة، الدائرة الأولى إرهاب، والمُنعقدة في سجن بدر 1 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، في 6 أغسطس 2023، تجديد حبس الصحفي بموقع شبابيك مدحت رمضان، لمدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 620 لسنة 2020 أمن دولة عليا.

وحضرت الوحدة القانونية بالمرصد جلسة تجديد الحبس. فيما طالب الدفاع الحاضر مع الصحفي بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه هيئة المحكمة كافيًا؛ لانتفاء كافة مبررات الحبس الاحتياطي في حقه، مع استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في نص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

كانت قوات الأمن قد ألقت القبض على "رمضان"، في 28 مايو 2020، خلال تواجده في منزله، كما صادرت عدد من المُتعلقات الشخصية، منها لاب توب.

جدير بالذكر أن "رمضان" ظهر أمام سُلطات التحقيق بعد شهر من احتجازه، وقد وُجّهت إليه اتهامات تتعلّق بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة".

4. و اقعة احتجاز الصحفي كريم أسعد.

تابع المرصد المصري للصحافة والإعلام، وقائع احتجاز الصحفي كريم أسعد، وما صاحب ذلك من انتهاكات وقعت بحقه، وذلك يوم السبت 19 أغسطس 2023، ما بين الواحدة والثانية صباحًا.

ووفقًا للمعايير المُتبعة في المرصد المصري للصحافة والإعلام، فقد شهدت واقعة القبض على "أسعد" حدوث 6 انتهاكات، هي: (التعرّض للضرب، وسب وقذف، والتعدّي بالقول أو التهديد، والقبض التعسفي، وإجباره على إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، ومصادرة ممتلكات شخصية).

احتجاز "أسعد" جاء خلال أيام من نشر منصة "متصدقش"، التي يعمل بها المذكور، عددًا من التقارير المُعمّقة والتحقيقات الاستقصائية، عن الطائرة الخاصة التي خرجت من القاهرة واحتجزتها سُلطات زامبيا.

ووفقًا لشهادة زوجته، فقد شهدت وقائع القبض على "أسعد" عددًا من الانتهاكات؛ فقد تم الاعتداء عليه بالضرب، والسب والشتم، كما تم اقتياده عَنْوَة إلى غرفة مكتبه، مع إجباره على الولوج إلى حسابات منصة "متصدقش" التي يعمل بها، وبحسب مصدر مُقرّب من "أسعد"، فقد أُجبر على حذف منشورين عن شخصيات كانت على متن الطائرة المُحتجزة في زامبيا، هذا فضلًا عن ترويعه بكونه لا يُقدّر خطورة ما نشروه عن الطائرة المُحتجزة.

وقد نقلت مدى مصر عن زوجة "أسعد"، أن القوات التي تولت مهمة القبض عليه، تعاملت معها بعنف مُفرط؛ حيث تم اقتياده بعنف إلى غرفة نومهما، وهناك اعتدوا عليها بالصفع والسب أمام طفلها الذي استيقظ فزعًا، بعد أن أغلقوا باب الغرفة بالمفتاح، كما هددوها بإبنها، وأنها لن تراه مجددًا؛ إن لم تتعاون معهم، وتخبرهم عن الجهة التي يعمل معها زوجها.

وبعد بعثرة محتويات منزله من جرّاءِ تفتيشه بشكل مُكثّف، صادرت القوة الأمنية كافة الهواتف الشخصية، وأجهزة الحاسوب، فضلًا عن مسوغات زوجته، ومبلغ 8 آلاف جنيهٍ.

أُخلّى سبيل "أسعد" خلال أقل من 48 ساعة من واقعة احتجازه، وقد أفاد في تصريحات صحفية، أن التحقيق معه تم بشكل ودي؛ فلم يتم تحرير محضر، ولم توجّه له اتهامات بشكل رسمي.

وقد امتد التحقيق لـ5 ساعات؛ 3 ساعات ليلة القبض عليه، وساعتين صباح اليوم التالي، وقد أشار إلى أن التحقيقات لم تكن مُرهقة باستثناء أنها كانت تجُرى وهو واقفًا.

فيمَا تم السماح له بالصلاة، وقُدمت له 3 وجبات في اليوم، وحلوى.

يوم إطلاق سراحه وُجهت له بعض النصائح، وتسلّم متعلقاته وجميع المضبوطات، وسمُح له بالرحيل. بعد إطلاق سراحه، تواصل فريق المرصد مع كريم أسعد لتوثيق تفاصيل واقعة القبض عليه، إلا أنه اعتذر.

هذا ولم تُصدر وزارة الداخلية أية بيانات رسمية عن الواقعة. وقد أعلن عديد من مؤسسات المجتمع المدني تضامنهم الكامل مع كريم أسعد في محنته، وقد أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام بيانًا بهذا الشأن، أكد فيه على أن الملاحقة الأمنية والقبض على الصحفيين ممارسات تنال من مساحة وسائل الإعلام الحرة، وتحد من التعددية، مُعربًا عن رفضه الصريح لكل المواقف التي تحط من كرامة الصحفيين/ وتنتهك آدميتهم/ وتفرض عليهم صورًا مختلفة من الحصار والتضييق والملاحقة، داعيًا إلى ضرورة العمل على إتاحة المجال العام، ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، مؤملًا أن يتم إنهاء مِلَفّ الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم، مُثمنًا جهود نقيب الصحفيين خالد البلشي، وأعضاء مجلس النقابة في التواصل مع الجهات المعنية، التي أسفرت عن إطلاق سراح الصحفي كريم أسعد.

وكانت النقابة حاضرة بقوة خلال الأزمة، من خلال تواصل نقيب الصحفيين خالد البلشي مع مسؤولين بخصوص إطلاق سراح "أسعد"، أو جهود مجلس النقابة في ذات الإطار، وقد أصدرت لجنة الحريات بيانًا، دعت فيه إلى الكشف عن مكان احتجاز الصحفي كريم أسعد وإطلاق سراحه.

كريم أسعد صحفي مصري، تخرج في كلية الإعلام جامعة الأزهر، في 2016، وقد عمل بمؤسسات مصرية وعربية عدة.

أما "متصدقش"، فهي منصة صحفية مُستقلة، أسسها محمد أبو الغيط، عام 2018، خلال إقامته في لندن.

5. و اقعة احتجاز محمد سعد خطاب.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة احتجاز الصحفي محمد سعد خطاب، عبر الاتصال المباشر مع ذويه، الذين أدلوا بتصريحات حول تفاصيل القبض عليه من مكتبه، في عمارات الضباط بمدينة نصر، ليلة الأحد 20 أغسطس 2023، وتحديدًا بين الثامنة والثامنة والنصف مساءً، ليتم عرضه صباح اليوم التالي على نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع، التي وجّهت إليه اتهامات بـ"نشر أخبار كاذبة على منصات التواصل الاجتماعي"، وأدرجته على ذمة التحقيقات في القضية رقم 2063 لسنة 2023، فيما أمرت بترحيله إلى مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان.

بحسب ابنته، فإن القبض على "سعد" جاء على خلفية تعليقات كتبها على موقع التواصل الاجتماعي إكس "تويتر سابقًا"، تناول فيها قضية الطائرة التي خرجت من مصر، واستوقفتها السُلطات في زامبيا بتهمة التهريب.

وقد أشارت ابنة الصحفي "خطاب" في شهادتها للمرصد، إلى أن أباها توقّف عن الكتابة في الصحف منذ ما يقرب من 5 سنوات.

وفيما يتعلّق بملابسات القبض على "سعد"، قالت ابنته إن القوة الأمنية التي تولّت القبض عليه كانت ترتدي زيًا مدنيًا، وقد صادرت هاتفه المحمول، وأن هذه القوة الأمنية لم تفتش مكتبه، ولم يتعرّض والدها للاعتداء في أثناء القبض عليه، وهو ما أكده محامي الصحفي.

وعن ظروف الاحتجاز، أكدت ابنة الصحفي المحتجز، أنها لا تعرف طبيعة ظروف احتجازه؛ حيث لم يُسمح لهم برؤيته، أو إيصال الملابس والأدوية اللازمة له؛ بالرغم من أن حالته الصحية غير مستقرة؛ حيث يعاني من أمراض الضغط والسكر والأوعية الدموية والقلب، وقد سبق وأجرى عمليات تركيب دعامات في القلب، وشرائح ومسامير في الساقين.

في السياق ذاته، فإن محامي الصحفي محمد سعد خطاب، طبقًا لشهادته للمرصد، لم يلتقِه أيضا، وذلك بالرغْم من حضوره جلسة تجديد الحبس، اليوم الأحد 27 أغسطس، أمام نيابة أمن الدولة العليا؛ بسبب أن الجلسة تمت عبر تقنية (فيديو كونفرنس)، التي لا تستلزم أن يغادر المتهمين مقر الحبس.

محمد سعد خطاب هو صحفي مصري، عمل في صوت الأمة وروز اليوسف، يبلغ من العمر 66 عامًا.

(ب) حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في الصحافة والإعلام:

1.واقعة فصل تعسفي بحق الصحفي محمد فتحي.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة تعرّض الصحفي محمد فتحي، المحرر بجريدة المال، لـ"الفصل التعسفي" من جانب إدارة الصحيفة، في 2 أغسطس 2023.

وعن تفاصيل الواقعة، قال "فتحي" في شهادته للمرصد، إنه بدأ العمل في صحيفة المال في الأسبوع الأخير من شهر مارس عام 2021، بموجب اتفاق مع رئيس التحرير، يقضي بأن يعمل الصحفي بالجريدة مدة 6 شهور كمتدرّب، بعدها يتم تعيينه على قوة الصحيفة.

يضيف الصحفي المتضرر، أن شهور التدريب الستة طالت حتى أصبحت عام ونصف، عندها بدأ التواصل مع الإدارة بخصوص تعيينه، لكن لم يحدث جديد في هذا الملف، حتى فوجئ، في 2 أغسطس 2023، بمسؤولة الموارد البشرية في الصحيفة تتصل به، وتخبره بأن يوم 20 من شهر أغسطس هو اليوم الأخير له بالجريدة، وبعدها تم غلق حسابه على سيستم الصحيفة.

عن طبيعة العلاقة بين جريدة المال والصحفي المتضرر -حسب شهادة الصحفي نفسه- فقد تم إبرام عقد سنوي بينه وبين الصحيفة خلال العام الأول من العمل، لكن لم يتم إبرام عقود أخرى عن سنوات العمل التالية.

وخصوص المرتبات، فقد كانت تصل بشكل منتظم على مرتين في الشهر، والقبض يكون من خلال حساب بنكي.

يقول الصحفي المتضرر في شهادته للمرصد، إنه قبل سنة قررت الإدارة أن يباشر عمله بالصحيفة من المنزل، على أن يحصل على راتبه كاملًا دون انتقاص، ويشير إلى أن هناك نحو 24 صحفي يعملون من المنزل، لكنهم في الوقت ذاته مُعينين على قوة الصحيفة.

ويشير إلى أن إدارة الصحيفة قامت بتعيين 3 صحفيين٫دد في الفترة الأخيرة، بالرغم من كونه أحق منهم بالتعيين وفق معيار الأقدمية.

ويفيد أنه ذهب لرئيس التحرير، في مكتبه، خلال شهر يوليو الماضي 2023، وسأله عن موعد تعيينه بشكل رسمي على قوة الصحيفة، حينها لم يرد عليه رئيس التحرير، ليُفاجئ في الشهر التالي قرار الإدارة بالاستغناء التام عنه.

كما أشار الصحفي البالغ من العمر 32 عامًا، إلى أنه تواصل مع النقابة، وطلب وساطتها وتدخّلها، وقد تواصلت بدورها مع رئيس التحرير، الذي بدا مُصرّاً على قرار الفصل.

وأكد "فتحي" في شهادته، أن قرار الفصل طال صحفيين غيره يعملون في نفس المكان.

2.واقعة فصل تعسفي بحق الصحفي إسلام عزام.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر الاتصال المباشر، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي إسلام عزام، المحرر بجريدة المال، في 20 أغسطس 2023.

عن تفاصيل الواقعة، يقول إسلام عزام في شهادته للمرصد، إنه بدأ العمل في صحيفة بالمال، منذ 15 أكتوبر 2020، وقد ظلّ يعمل بها حتى تم إبلاغه يوم الأحد 20 أغسطس، من جانب مسؤولة الموارد البشرية بالجريدة، أنه تم الاستغناء عنه، ولم يعد جزءًا من فريق العمل، وطالبته بالحضور لمقر الصحيفة لتوقيع وثيقة إخلاء طرف، والحصول على باقي مستحقاته المالية، وقد علم المرصد أن الصحفي المتضرر لم يحصل على راتبه منذ فبراير 2023.

أشار "عزام" إلى أن فصله من جانب إدارة الصحيفة، حدث بعد مطالبته في أكتوبر 2022، بأن يتم تعيينه، وتقديم مسوغات

قيده لـ"لجنة القيد" بنقابة الصحفيين، بعدها قررت الإدارة الفنية بالصحيفة ربط راتبه بـ"كشف إنتاجية"؛ بحيث يتحدد مقدار المقابل المالي الشهري حسب إنتاجه؛ فإن كتب 45 موضوع شهريًا يحصل على مرتبه كاملًا، وإن كتب عدد موضوعات أقل يقل مقدار مرتبه في المقابل، وقد استمر الوضع على هذا الحال، وقد بقي طوال شهور (فبراير، مارس، أبريل، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس من عام 2023) لا يحصل على مرتبه، حتى تم إعلامه بقرار الفصل في أغسطس الحالي.

إسلام عزام صحفي مصري، يبلغ من العمر 37 عامًا، يعمل في قسم الاستثمار في صحيفة المال، ويغطي أخبار وزارة الصحة وقطاع الدواء، وما يتعلّق بهما.

3.و اقعة قيام هيئة BBC بخصم أيام الإضراب من مرتبات المضربين في مكتبها بالقاهرة.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، وما ورد في بيانات الصحفيين المُضربين، وبيانات نقيب الصحفيين بخصوص الواقعة نفسها، قيام إدارة هيئة BBC بمكتب القاهرة، بخصم أيام الإضراب الذي قام به الصحفيون المضربون من أجورهم، وبتغطية خبر الإضراب عبر منصتها بصورة منحازة وغير مهنية، بعد تجاهل طويل.

عن تفاصيل الواقعة، فقد بدأ صحفيو BBC مكتب القاهرة، إضرابهم الأول لمدة يوم واحد، في 14 يونيو 2023، اعتراضًا على المعاملة التمييزية ضدهم؛ حيث تقل رواتبهم بحوالي ست أضعاف عن متوسط رواتب نظرائهم في مكاتب الهيئة في الدول الأخرى، مُعتبرين أن إدارة الهيئة تتعامل معهم كـ"عمالة رخيصة"، مستغلّة الأوضاع الصعبة التي تعيشها الصِّحافة في مصر. وكان على رأس مطالبهم، اعتماد مبدأ المساواة في الأجور مع العاملين في المكاتب الأخرى، وصرف رواتبهم بالدولار بدلًا من الجنيه.

لم تستجب إدارة هيئة الإذاعة البريطانية لمطالب المُضربين في مكتب الهيئة بالقاهرة، واكتفت بعرض زيادة طفيفة في المرتبات، وتجاهلت المطلب الأساسي بوقف المعاملة التمييزية، فيما يتعلّق بالأجور، ضد العاملين في مكتب القاهرة.

من جرّاءِ ذلك جدد العاملون في مكتب الهيئة بالقاهرة إضرابهم مرة ثانية، يوليو الماضي لمدة 3 أيام، وهذه هي المرة الثالثة، في 21 أغسطس 2023، التي يجدد صحفيو الهيئة بالقاهرة إضرابهم مع تجاهل الإدارة لمطالبهم، لكن هذه المرة لمدة 10 أيام كاملة، مع قرار بتمديد الإضراب لـ 10 أيام أخرى تبدأ في الأول من سبتمبر.

حيال ممارسة العاملين في هيئة الإذاعة البريطانية مكتب القاهرة، لحقهم في الإضراب، الذي تكفله المواثيق الدولية، كما يكفله الدستور المصري، وقانون العمل رقم 12 لسنة 2003، إلا أن إدارة BBC، وفقًا لـ البيان الصادر عن الصحفيين المضربين، وعن البيان الصادر عن نقيب الصحفيين، قامت بخصم أيام الإضراب الحالي، الذي بدأ في 21 أغسطس وينتهي في 30 أغسطس، من أجور الصحفيين المُضربين، وهو نفس ما فعلته حيال الإضرابين الماضيين، في مخالفة صريحة لقانون العمل رقم 12 لسنة 2003، الذي ينص في المادة 195، على الآتي: "يترتب على الإضراب المشار إليه في المادة 192 من هذا القانون احتساب مدته إجازة للعامل بدون أجر"، وقد دفع هذا القرار صحفيو مكتب القاهرة إلى تقديم شكوى قانونية إلى مكتب العمل.

كما تجاهلت هيئة الإذاعة بصورة واضحة، الإشارة إلى الإضراب أو مطالب المضربين عبر نوافذها الإعلامية، وفي إعلانها الأول عن المشكلة، جاءت التغطية حسب نقيب الصحفيين منحازة وغير مهنية.

ووفقًا لبيان الصحفيين المُضربين، فإن تغطية BBC عربي للإضراب، جاء مُفتقدًا لعدد من المعايير التي تعلّموها داخل المؤسسة.

(1) ادعى الخبر أن الإضراب جاء للمطالبة برفع الأجور من جرّاءِ التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية، في حين جاء الإضراب اعتراضًا على المعاملة التمييزية ضد مكتب القاهرة فيما يتعلّق بالسياسات المالية للمؤسسة؛ "والفروق الهائلة بين رواتب موظفي المكتب وأقرانهم في مكاتب المؤسسة بالشرق الأوسط".

(2) ذكر الخبر، نقلًا عن متحدث باسم الهيئة، أن هناك تواصل مع المُضربين بهدف الوصول إلى حل، إلا أن الإدارة في

الحقيقة رفضت أي تواصل ما دام الإضراب قائمًا.

(3) رفضت إدارة bbc، في الخبر المنشور، أي إشارة لوقوع معاملة تمييزية ضد العاملين بمكتب القاهرة، دون طرح تفسير للفروق الكبيرة بين أجور العاملين في مكتب القاهرة وأجور العاملين في مكاتبها المختلفة، رغم اشتراكهم في القيام بنفس الواجبات، وبذلك يُفترض أن يتساوون في الأجر.

(4) تجاهل الخبر جلسات نقاش عدّة، جمعت بين الإدارة والعاملين بالمكتب ونقيب الصحفيين المصريين، لم تقدم الهيئة خلالها أية حلول حقيقية، وعرضت زيادات هزيلة على الرواتب، متجاهلة المطلب الأساسي للصحفيين المضربين بوقف المعاملة التمييزية ضدهم.

(5) في الخبر المنشور كان من المفترض أن تتواصل الهيئة مع ممثلين عن المضربين لتوضيح رؤيتهم، وهو نقيب الصحفيين في هذه الحالة، حتى يغطي الخبر جميع الأطراف، من أجل تقديم صِحافة شاملة وموضوعية، وهو ما لم يحدث.

ونشير ختامًا، إلى أن سياسات الهيئة كذلك تمنع الصحفيين والعاملين فيها من الحديث عن الأمور الداخلية وكذلك تحول بينهم واستقبال متضامنين بخلاف النِّقابة.

وقد أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام بيانًا، أعرب فيه عن دعمه الكامل لصحفيي BBC، وتأييده لمطالبهم، ورفضه التام لـ"كافة السياسات التمييزية التي تُمارس ضد الصحفيين/ات المصريين/ات من قبل إدارة الـ BBC"، وكذلك لـ"أي سياسات تعسفية من شأنها الإضرار المباشر وغير المباشر بالعاملين/ات في الصحافة والإعلام"، وداعيًا إلى ضرورة احترام المؤسسات الصحفية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل.

4.و اقعة سرقة حقوق ملكية فكرية بحق موقع الحرية الإخباري.

علم المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التوثيق المباشر، تعرّض منصة "الحرية" الصحفية لسرقة مواد صحفية منشورة دون الإشارة لمصدرها.

وقع هذا الانتهاك بحق موقع الحرية 4 مرات؛ الأولى والثانية من جانب منصة رصد، التي استخدمت ما ورد في الحوار الخاص، الذي أجراه المرشح الرئاسي المُحتمل أحمد طنطاوي مع منصة الحرية، في إنتاج مادة خبرية، وفيديو جراف، دون إشارة إلى مصدر هذه البيانات المُستخدمة.

والمرة الثالثة التي تم فيها سرقة محتوى صحفي ملك منصة الحرية دون إشارة إليها، وقع من جانب منصة الجزيرة مصر، التي استخدمت تصريح خاص أدلى به نقيب المهندسين طارق النبراوي لمنصة "الحرية"، دون أن تُشير إلى مصدر التصريح، واكتفت بالقول أن نقيب المهندسين طارق النبراوي قال في تصريحات صحفية.. "، بالرغْم من أن تصريحات "النبراوي" كانت تصريحات خاصة لـ "الحرية".

المرة الرابعة التي تم فيها الاستعانة بمادة خبرية انتجتها منصة الحرية دون إشارة إلى مصدرها، وقع من جانب منصة "مزيد نيوز" التي استعانت أيضًا بتصريحات أدلى بها رئيس حزب الكرامة السابق والمرشح الرئاسي المحتمل أحمد الطنطاوي في حُوَار خاص لـ "الحرية".

يجدر بالذكر أن حوار نقيب المهندسين مع موقع الحرية الصحفي كان في 13 أغسطس 2023، في حين كان حوار الموقع الإلكتروني مع "الطنطاوي" في 26 أغسطس 2023.

وقد أعرب رئيس تحرير موقع الحرية، الصحفي عمرو بدر، في شهادته للمرصد، عن استياءه الشديد من سرقة منصات صحفية لجهد وعمل صحفيين آخرين، مُعتبرًا أن ذلك سلوك مُستهجن وغير أخلاقي وغير مهني ، لا يمكن قبوله.

ثانيًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات:

1- تصنيف الانتهاكات من حيث نوع الانتهاك:

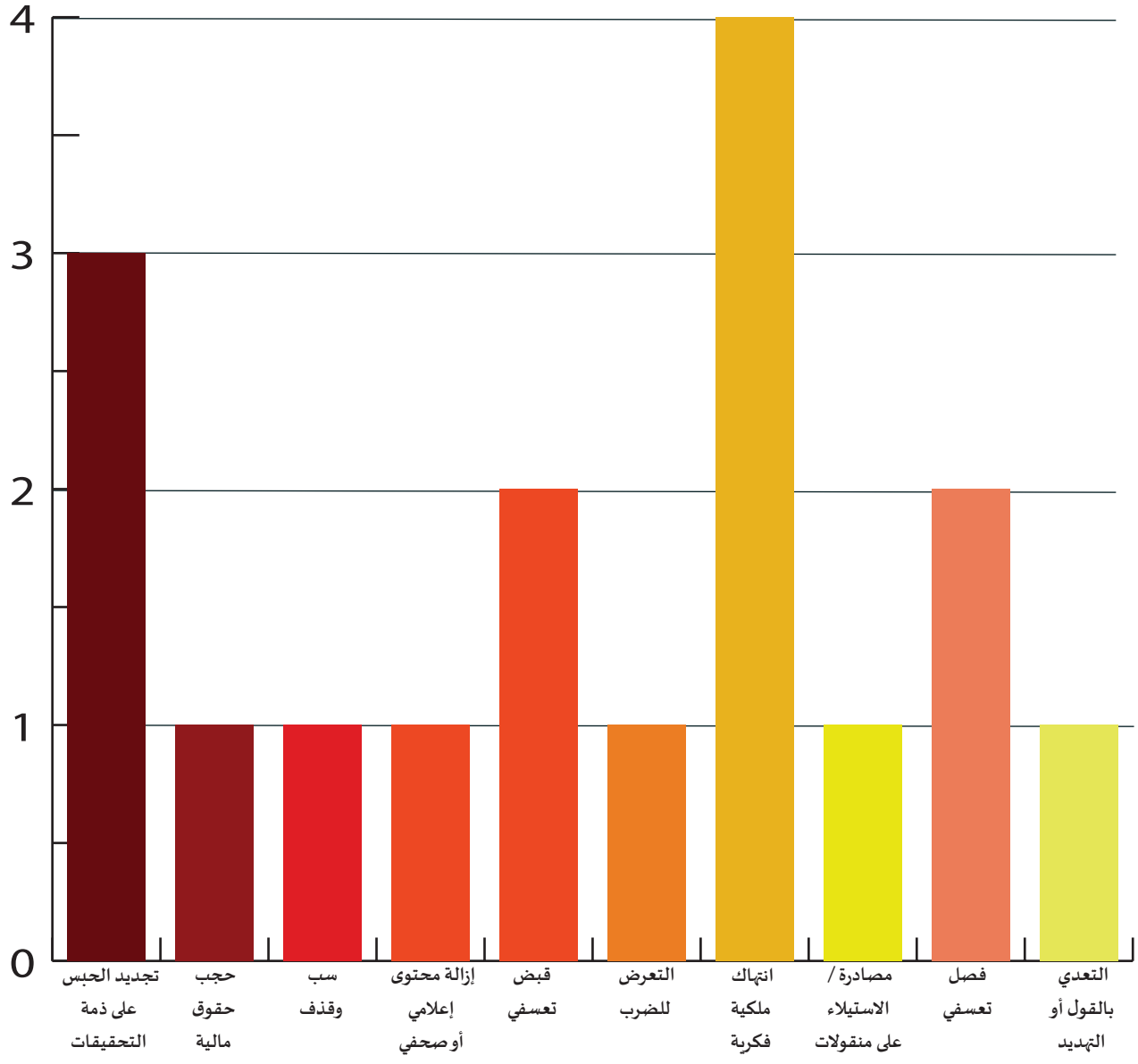

من زاوية نوعية الانتهاك، نجد أن لدينا 3 انتهاكات تتعلّق بـ"تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، ونجد 4 انتهاكات تتعلق بـ"انتهاك الملكية الفكرية"، فيما نرصد 4 انتهاكات 2 منهم تتعلّق بـ"الفصل التعسفي"، 2 آخرين متعلّقين بـ"القبض التعسفي"، يتبقى لدينا 6 انتهاكات شهدها الشهر بواقع انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات (حجب حقوق مالية، سب وقذف، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، التعرض للضرب، مصادرة ممتلكات شخصية، التعدي بالقول أو التهديد). كل شكل من هذه الانتهاكات يُهدر حق كفلته المواثيق الدولية، كما كفله الدستور والقانون المصري للعاملين/ات في حقل الصحافة والإعلام.

2- تصنيف الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي:

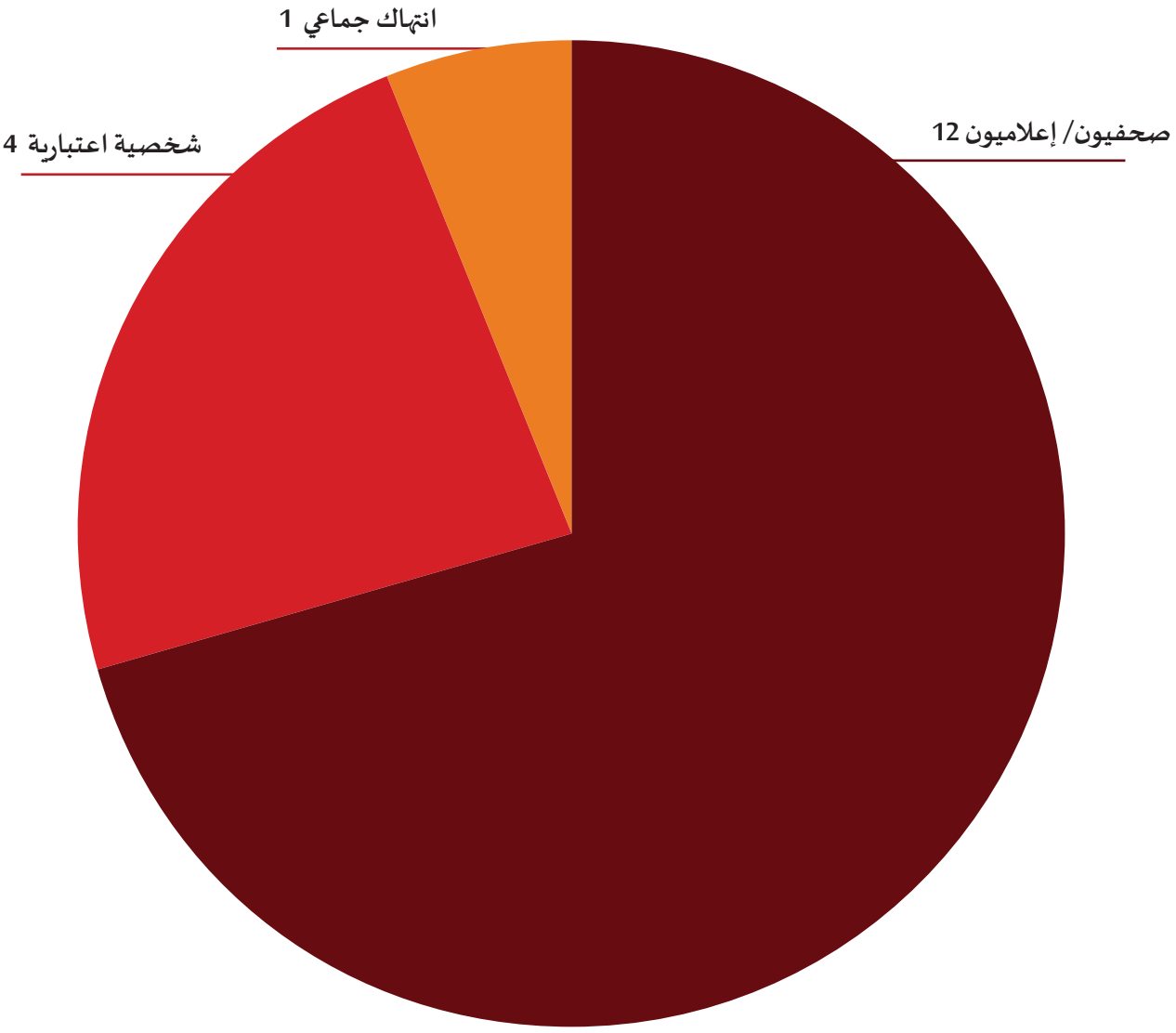

كذلك إذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها شهريوليو2023، من ناحية النوع الاجتماعي؛ لوجدنا أن الصحفيين/ات الذكور والإناث تساويًا، من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت بحقهم خلال الشهر؛ فقد وقع انتهاكان بحق صحفي وحيد، ووقع انتهاكان بحق صحفيتين، بو اقع انتهاكًا لكل واحدة منهما.

3-تصنيف الانتهاكات من حيث التوزيع الجغرافي:

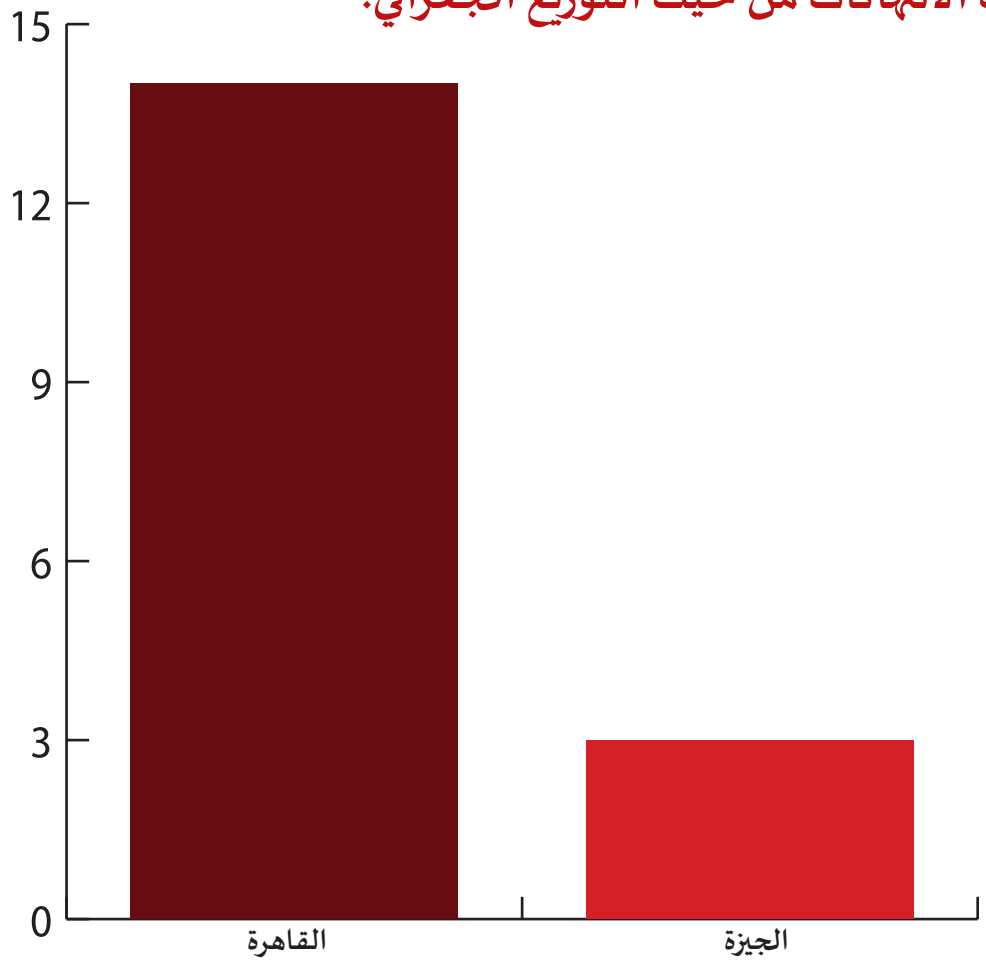

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة القاهرة كانت حازت نصيب الأسد من انتهاكات الشهر، بو اقع 14 انتهاكًا، في حين شهدت محافظة الجيزة 3 انتهاكات، بينما لم يرصد باحثو المرصد وقوع انتهاكات ببقية المحافظات. بالتأكيد تركز الانتهاكات بمحافظة القاهرة، في جانب كبير منه، يحدث بسبب تركز المؤسسات الصحفية والإعلامية بالقاهرة الكبرى وضواحيها.

4- توزيع الانتهاكات من حيث نوع التوثيق:

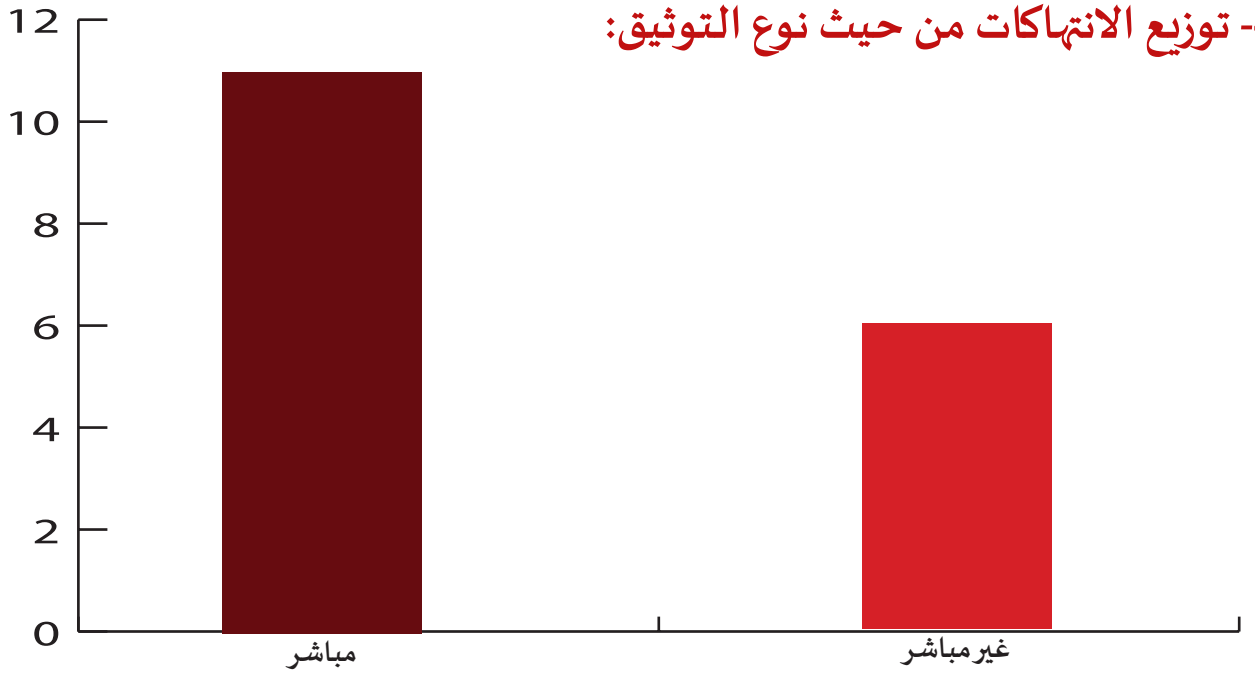

استند باحثو المرصد على التواصل المباشر مع من وقع بحقهم الانتهاك في توثيق 11 حالة، في حين تم توثيق 6 حالات عبر وسيط (حقوقي أو إعلامي).

5-تصنيف الانتهاكات وفق الأسبوع الذي شهد وقوعها:

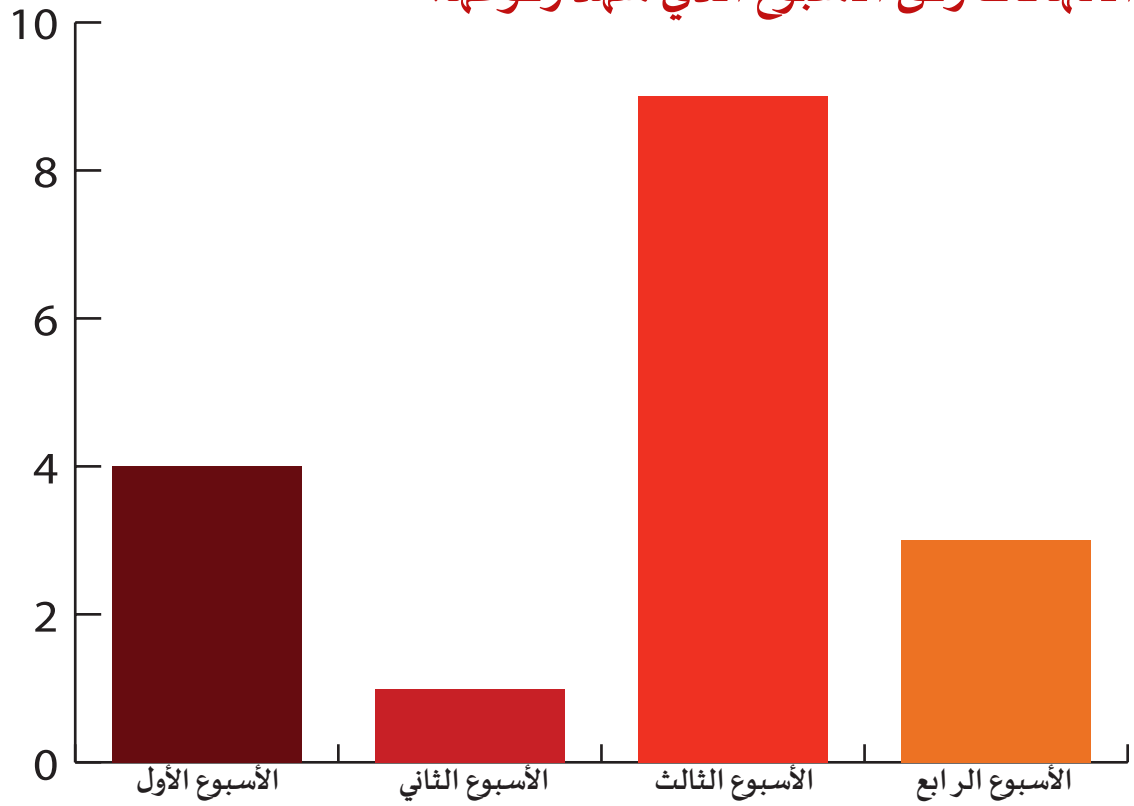

إذا وزّعنا الانتهاكات التي شهدها الشهر على الأسابيع، نجد أن الأسبوع الثالث شهد وقوع 9 انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الأول 4 انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الرابع وقوع 3 انتهاكات، في حين وقع خلال الأسبوع الثاني انتهاك وحيد.

6-تصنيف الانتهاكات من حيث تخصص الضحية:

من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات، نجد أن هناك 9 انتهاكات وقعت بحق فئة محرر، فيما وقعت 5 انتهاكات بحق شخصيات اعتبارية ومجموعة من العاملين/ات بالصحافة والإعلام، لذا هي غير مُحددة التخصص، بينما وقع انتهاك وحيد بحق الفئات الآتية (معد برامج، كاتب، صحفي متخصص في مجال seo) بو اقع انتهاك وحيد لكل فئة.

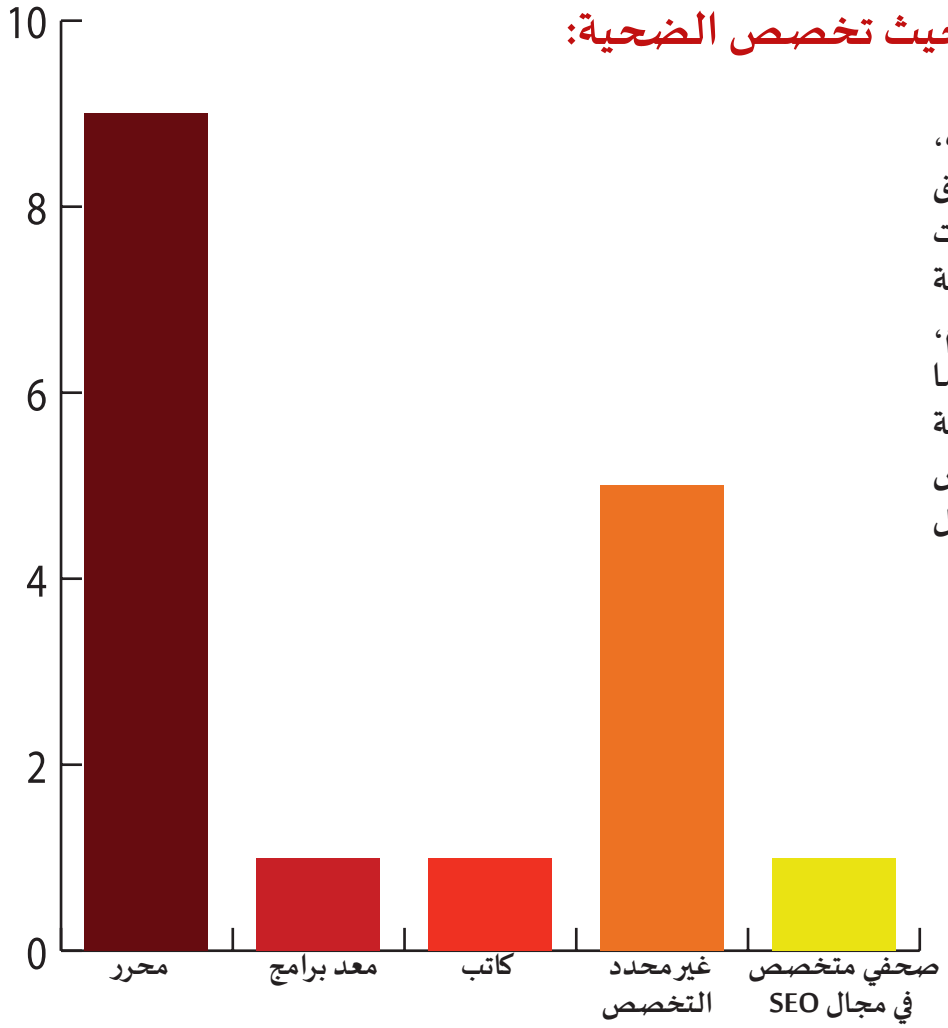

7-تصنيف الانتهاكات من حيث نوع جهة عمل المعتدي:

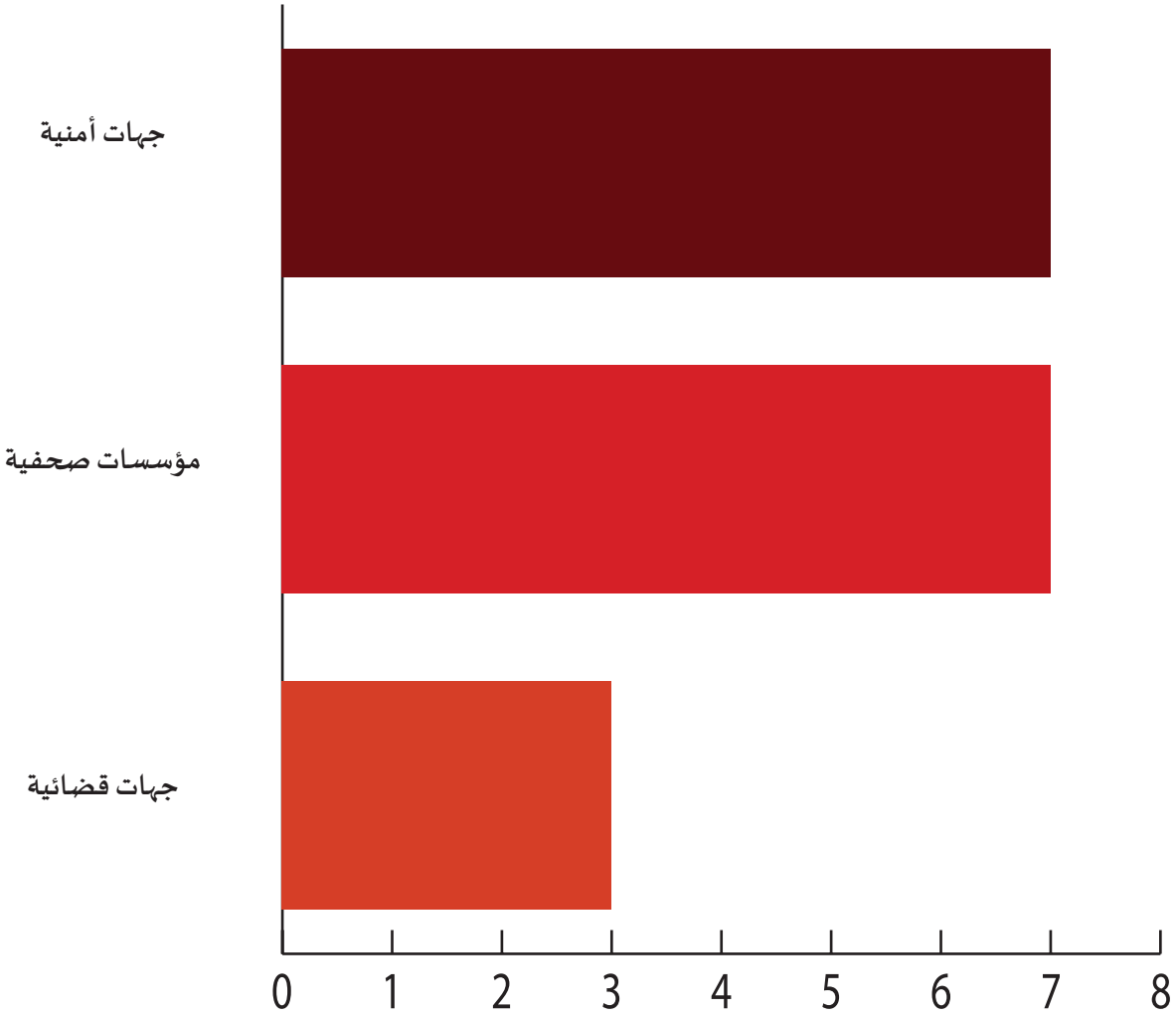

إذا نظرنا للانتهاكات من زاوية جهة العمل التي ينتمي إليها مرتكب الانتهاك، نجد أن لدينا 7 انتهاكات ارتكبها عاملون في جهات أمنية، ولدينا 7 انتهاكات أخرى ارتكبها عاملون في مؤسسات صحفية، بينما ارتكب عاملون بالجهات القضائية 3 انتهاكات.

8- تصنيف الانتهاكات من حيث نوع الحق:

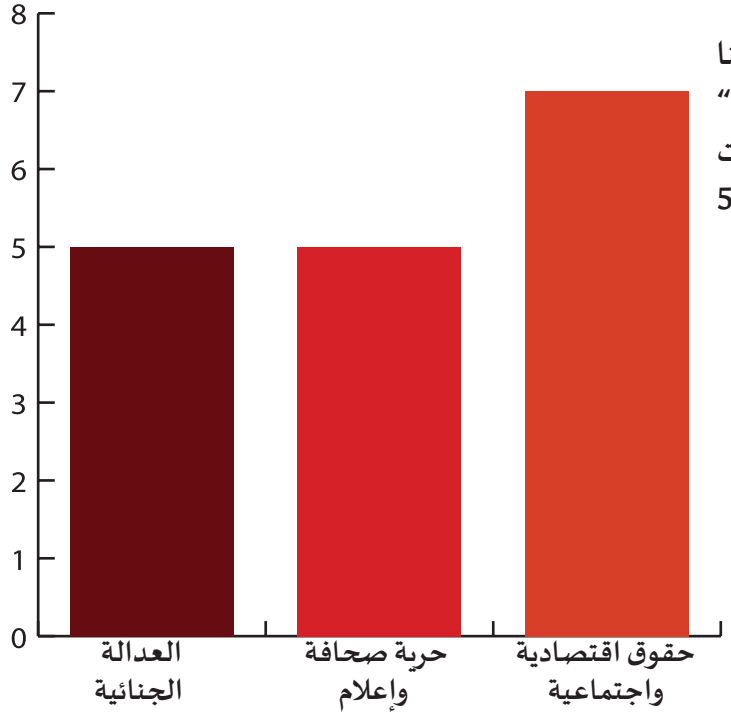

من حيث نوع الحق الذي أهدره الانتهاك، نجد أن لدينا 7 انتهاكات تتعلّق بـ"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، ولدينا 5 انتهاكات تتعلّق بالحق في "حرية الصحافة والإعلام"، ولدينا 5 انتهاكات ترتبط بالحق في "العدالة الجنائية".

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

شهد شهر أغسطس ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات؛
فقد شهد وقوع 17 انتهاكًا، منهم 12 انتهاكًا بحق 7 صحفيين ذكور، في حين جاءت 4 انتهاكات بحق شخصيات اعتبارية.، بعكس شهر يوليو الذي شهد وقوع 4 انتهاكات وثّقها باحثو المرصد.
استعرض التقرير حالات الانتهاك التي شهدها الشهر، كما سلّط الضوء على الأبعاد المُختلفة لهذه الانتهاكات، عبر التحليل الإحصائي لها، الذي تضطلع به وحدة البيانات بالمرصد، والتحليل الإحصائي للانتهاكات، يُساهم في فهم المنطق الداخلي لها، ويمكن أن يُسهم في وضع مقترحات للحد منها.
وقد خلص التقرير إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:
-1 ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.
-2 ضرورة إبلاغ من يتم القبض عليه بأسباب القبض عليه، وتمكينه من الاتصال بذويه، حفاظًا على كرامته ومعاملته معاملة لائقة، تفعيلًا للمادة 54 من الدستور المصري، ولنص المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية.
-3 ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم، ودعم واحترام المهنة ذاتها، وهو بكل تأكيد يُسهم في كشف الفساد وحالات الخروج عن القانون، لنستطيع معًا بناء دولة قوية قادرة على المواجهة والتطور.
-4 ضرورة احترام المؤسسات لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، و أيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.
-5 يستلزم أن تحرص نقابة الصحفيين، والمؤسسات المنظّمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وفي الوقت نفسه ضرورة أن يحرص الصحفيين/ ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم، ويضع إطارواضح ومحدد لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب العمل.
-6 أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 187 لسنة 2020.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org